

إرهاب الإدارة الاستعمارية، المواجهات الدموية

خلال انتخابات الجمعية الجزائرية عام 1948

د.ة. ليلى حمري

جامعة ابن خلدون - تيارت

-مقدمة

نظرا لطرح مشروع دستور منظم للجزائر من طرف الحكومة الفرنسية. فكان هذا يعني الفشل الذريع للحركة الوطنية الجزائرية وعرقلة مطالبها التي وصلت إلى مستوى متطور حيث تمحورت حول هدف الاستقلال.

كانت كل الانشغالات منصبه على المشاكل التي تعاني منها الجزائر والإصلاحات التي هي بحاجة إليها من أجل طرحها على مستوى الجمعية التأسيسية خلال شهر جانفي وفيفري بعد افتتاح الدورة في 1946، وما لوحظ أن المواضيع تم تبادلها بين طرفي الحكومة العامة ونيابة المديرية المكلفة بالجزائر التابعة لوزارة الداخلية.

تراسل الحاكم العام وه وإيف شاتيني Yves Chtaigneau المعروف بميوله الإصلاحية حسب بعض المراجع⁽¹⁾، مع وزارة الداخلية حول الوضع في الجزائر والإصلاحات المرجوة، حينها فقط أخذت نيابة المديرية المكلفة بالجزائر هذه الخطوة بعين الاعتبار وعقدت اجتماعات وتحددت توجهات وتوزعت المهام على مسؤولي نيابة المديرية لتحضير مشروع أو مخطط يمكن عرضه أمام نواب الجمعية التأسيسية لمناقشته في دورتها الأولى، وكل هذا يظهر أهمية الموضوع بالنسبة للحكومة الفرنسية لن والإصلاح ما أفسدته أحداث 08 ماي حول علاقة الجزائريين بفرنسا فحاولت القيام بهذه الخطوة الإيجابية في نظرهم لحل مشاكل وتلبية الاحتياجات الضرورية آنذاك⁽²⁾.

1- دور الإدارة الفرنسية الاستعمارية لتحضير الانتخابات:
مشاريع التقسيم من أجل انتخابات الجمعية الجزائرية كانت كثيرة فقد طرحت نيابة المديرية مشروعها وكذلك الحاكم العام وكان هذا يتم على مستوى مكتب الشؤون السياسية بوزارة الداخلية. والمشاريع مست كلتا الهيئتين الانتخابيتين (الهيئة الأولى للأوروبيين والثانية للجزائريين أو هيئة الأهالي).

وفيما يخص الدوائر الانتخابية للهيئة الثانية فالحصة الانتخابية كانت أقل تنوعا لأن العوامل الديمغرافية، الاقتصادية والاجتماعية لم تفرض نفسها كما الهيئة الأولى. والاختلافات لم تظهر عند قراءة عدد المنتخبين. وبكل بساطة المهم إحداث توازن ديمغرافي وتقسيم بعض البلديات المختلطة في الهضاب العليا والتي كانت تشكل بالنسبة لسكانها المسلمين وحدة إدارية حقيقية⁽³⁾.

كان التركيز كبيرا خلال تقسيم الدوائر على مستوى الهيئة الأولى بالمقارنة مع الهيئة الثانية لأن هذه الأخيرة انصب التركيز فيها على التأثير سلبا على حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كما سيتضح في بعض الوثائق.

ففي عمالة الجزائر وعلى مستوى الهيئة الثانية قدم كل من بن الطيب وإسماعيل تعديلين على التوالي وتم قبولهما وفحوى التعديلين ما يلي:
(1) ما يتعلق بتعديل بن الطيب وه وتشكيل دائرة انتخابية تضم أصدقاء هذا النائب من أجل أن تكون ضد حزب الشعب الجزائري.
التقسيم الجديد اكتسى طابعا غير عادي (وهو تعديل 3 دوائر انتخابية للمجلس العام جراء انفصال بلديات كاملة الصلاحيات وحتى دواوير) ولكن في المقابل هناك ايجابية سياسية مادام هذا سيسير ضد حزب الشعب الجزائري.

(2) تعديل اسماعيل كان له انعكاس أقل أهمية فالتعديلات التي أجراها لم تكن لها أي صفة استثنائية وكان لها تفسير من وجهة نظر عرقية وجغرافية

والدوائر المعدلة جاءت لصالح أصدقاء اسماعيل كما أنها أضرت بحزب الشعب⁽⁴⁾.

قد نتساءل كلنا عن سبب تحمس الإدارة لإجراء الانتخابات من أجل تشكيل الجمعية الجزائرية، وحسب الدراسات كانت الإدارة تهدف من وراء هذه الانتخابات إيجاد حل للمسألة السياسية الجزائرية خاصة الحركة السياسية الوطنية التي ظهرت بعد 1946 والتي أرادت إبراز الشخصية الجزائرية منفصلة تماما عن الإدارة، كما كانت تحاول أيضا الكشف عن المنادين بالانفصال التام والسيادة الكاملة عن فرنسا وبالتالي يمكنها حينها محاصرتهم⁽⁵⁾.

ومن السهل الإجابة عن السؤال لأن الإدارة كانت تحاول السيطرة على مجرى الأحداث بوضع اقتراحات للتعديل كما ذكرنا سابقا واعتمادها في النهاية بحيث تستغني عن التعديلات التي اقترحها الجزائريون وحتى اليساريون باستثناء الاقتراحات التي كانت تصب في مصلحة مرشحها أوضح مرشحي الكتلة الوطنية مثل حزب الشعب الجزائري.

2- أحداث يوم التصويت في 1948

سجلت عملية الانتخاب في الدور الثاني أحداثا فكل مناضل من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية خلال هذا اليوم حصل على تعليمات خاصة، وفي الحقيقة سجلت في 04 أفريل تعبئة حقيقية من كل الأشكال لحزب الشعب الجزائري، وسجل في معظم المراكز الجزائرية حضور المسلمين وكان غرباء عن المنطقة، في سيارات (معظمها سيارات أجرة) مملوءة بمناضلين من 04 إلى 06 أشخاص- كما لوحظ أيضا في كل المناطق تجمعات من شباب يحملون العصي والهرافات.

ووجد منشور فيه أوامر جاءت كالآتي: «لا يمكن في كل حال من الأحوال تدمير الصندوق في المكتب الانتخابي إذا كنا متأكدين من الفوز، أما تدميره فه في حالة اليأس من تحقيق ذلك».

وذكر التقرير الذي وردت فيه هذه المعلومات أن أخطر حادث وقع في ضواحي أوامال في مدرسة دشاية أين كان يوجد مكتب التصويت لصالح 03 دواوير، حيث طلب من الدركيين المساعدين للباشاغا أحمد بالمغادرة من طرف أنصار حزب الشعب الجزائري وخلال الحادث اختفت صناديق الاقتراع وبعثت بعدها السلطات التي أعلمت بالخبر تعزيزات من قوات الجيش، قامت باعتقال مباشر لمثلي حركة الانتصار- حزب الشعب الغريباء عن المنطقة (عن الدواوير) وتشكلت بعد ذلك تجمعات بالآلاف، وهاجموا حواجز الدرك بالحجارة، وأطلق الرصاص في ناحية الحراس، بعدها أطلق هؤلاء بدورهم النار.

وتم إيقاف حوالي 40 شابا مسلما حاولوا الالتحاق بالجزائر العاصمة، وسجلت سرقات متعددة للصناديق في دواوير مختلفة للبلدية المختلطة أوامال لكن دون حوادث أخرى معينة⁽⁶⁾.

هذا ما ذكرته الإدارة ولكن من ناحية أخرى كانت توجد رواية مقابلة سردها مجموعة الشيوعيين في اقتراح للبحث فيه قدمته أمام المجلس الوطني الفرنسي خلال جلسة 27 أفريل 1948م حيث وصفوا الانتخابات التي جرت بالمغلوبة، وهذا لأن الوسائل التي استخدمت للضغط على الناخبين كانت مختلطة:

- ضغط إداري
- استخدام الشرطة والجيش في يوم الانتخاب
- وحتى داخل مكتب التصويت حدثت الرشوة
- الاعتقال والسجن للمرشحين والمناضلين في التنظيمات الوطنية والديمقراطية
- عدم شرعية عمليات التصويت.
- التزوير على مستوى الصناديق.
- غش في النتائج وإطلاق الرصاص (06 قتلى في الدشمية و04 في شامبلان)

- وكذلك وقع تعدي على القوانين والأنظمة الديمقراطية. وقدمت مجموعة الشيوعيين وصفا عن الطريقة التي جرت بها الانتخابات:

- المثال الأول: في مساء يوم 03 أفريل نزلت بذراع الميزان مفرزة من الجنود من شاحتهم في القرية ليدعموا الصبايحية والدرك الذين استقروا هناك وأعطيت الأوامر للمقاهي الموريسكية (العربية) والأوروبية وكل المطاعم ليبقوا مغلقين يوم 04 أفريل، وكانت قد تحدثت مكاتب التصويت في وقت سابق، على مستوى الهيئة الأولى فرض رجال الإدارة على المحاربين القدماء المسلمين التصويت على مرشح حزب الشعب الفرنسي (PPF) أب ووفي الهيئة الثانية فإن الإرهاب ساد وغادر معظم الناخبين إلى بيوتهم دون أن يصوتوا وشارك في عملية الفرز الشرطة وأعضاء المكتب لأنه تم إلغاء بطاقات الانتخاب الخاصة بالشيوعيين وحركة الانتصار، وحصل سي صالح على 1016 صوت في الوقت الذي لم يتعدى فيه عدد المصوتين الحقيقي 200 صوت.

- المثال الثاني: وفي أحد مراكز الدشمية الذي يبعد بـ 15 كلم عن أومال نزل الناخبون صباحا من دواويرهم ليمثلوا في مكاتب التصويت، وبقرار من الباشاغا إبراهيمي أحمد، ابن أخ إبراهيمي لخضر مرشح الدائرة الانتخابية قام بشطر مكتب التصويت إلى قسمين.

وكان يومها قد حضر ممثلون عن مرشحي الحزب الشيوعي الجزائري وحركة الانتصار عند فتح مكتب التصويت لمتابعة العمليات الانتخابية فصدموا من جواب الباشاغا الذي رفض حضور الممثلين عن المرشحين داخل المكتب، فاحتج هذين الأخيرين، ولكن الباشاغا أحمد إبراهيمي تجاوزهم، وأنشأ مكتبه بما يناسبه فتجمعت الجماهير أمام المكتب ساخطين «لن نصوت إلا عندما يصبح التصويت حرو قانوني».

وابتعد سكان الكثير من القبائل المجاورة عن المدرسة واصطفوا في الحقول المحيطة بالطريق، وأمام الإجراءات التي اتخذت من طرف الإدارة قرروا

الامتناع عن التصويت، حينها جاءت شاحنات تحمل درك حفظ الأمن وه يحملون البنادق والرشاشات.

وبعد محادثة قصيرة مع المتصرف الإداري، أصدر أمر للمسلمين بالقدوم للتصويت وعندما رفضوا قام الدرك بالالتفاف حولهم وإجبارهم على التوجه لمكتب التصويت.

وبالرغم من تعرض الأشخاص للضرب بمؤخرة البنادق فإنهم رفضوا وتمسكوا بحقهم واحتجوا ضد القوة التي استخدمت تجاههم، ثم حاولوا الهروب من الحصار إلى دواويرهم التي كانت تقع في مناطق عالية، عندها انطلق صوت صفارة وكذلك الرشاشات، وسقط 06 قتلى من المسلمين والكثير من الجرحى. وهذين المثالين يصوران ببلاغة الج والذي سارت عليه الانتخابات للجمعية الجزائرية⁽⁷⁾.

وتحدث اليساري هنري علاق في كتابه عن ظروف الانتخابات، بحيث ذكر أنه اعتقل من مجموع 59 مرشحا من حزب الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية 31، وفي يوم التصويت حلقت الطائرات فوق القرى بهدف التأثير على معنويات السكان مما أعاد إلى أذهانهم 08 ماي 1945م، وأمام المكاتب المخصصة للتصويت وضعت المدرعات والمدافع كانت موجهة نحو صناديق التصويت حيث كانت توزع البطاقات المناسبة، وخصص للحراسة الدرك والشرطة والحراس المسلحين بالرشاشات وتعرض ه والآخر للمناطق التي رفض سكانها التصويت على بني (وي وي) وأرادوا التصويت على من اختاروهم ومنها: دشمية، بوغاري وسقط في الأحداث التي وقعت عدد من القتلى في صفوف الجزائريين.

وعن النتائج فإن الدور الثاني ساعد كثيرا الإدارة في تصحيح الوضع بحيث أصبح فيما بعد لصالحها وذلك بالتأثير على عدد الأصوات، وهكذا هنا الرئيس الفرنسي الحاكم العام نيجلان على النتائج المرضية التي سجلتها

الإدارة العادلة والإنسانية لهذا الحاكم العام حسب التعبير الذي استخدمه علاق⁽⁸⁾.

وبعد إجراء الدور الأول يوم 04 أفريل من انتخابات 1948 صدرت تقارير إدارية مباشرة بعد النتائج الأولى من أجل التعليق على النتائج وتسجيل الملاحظات مثل تقرير 06 أفريل 1948م الذي أرسل إلى الوزير الفرنسي بباريس، وتم تلخيص كل وقائع الانتخابات منذ صدور قانون 20 سبتمبر 1947م إلى غاية نتائج الدور الأول.

وفيما يخص النتائج على مستوى الهيئة الثانية -هيئة الأهالي- فإن الإدارة اعتبرت فوز 26 منتخب مستقل (حر) ضمن 41 منتخب فوزا مهما وذكرت أن عمالة الجزائر التي شهدت حملة انتخابية مصالية- نسبة إلى مصالي الحاج- من أجل 13 مقعد فإن هؤلاء حصلوا على 03 مقاعد فقط.

وفي عمالة قسنطينة سجلت الإدارة حملة قوية من طرف حركة الإنتصار التي حصلت على 05 مقابل 13 مقعدا أفرزته النتائج، وفي عمالة وهران أيضا لم تحصل الحركة على أي مقعد.

أما في مناطق الجنوب فإنه فاز 04 أحرار و01 من الحركة وسجلت الإدارة أن من بين 04 الأحرار تواجد اسم الشيخ بيوض الذي انتخب على دائرة مزاب تعتبره الإدارة خصما حقيقيا لفرنسا.

وفي نفس التقرير سجلت الإدارة تنبأتها للدور الثاني يوم 11 أفريل فصدرت كالتالي:

- في عمالة الجزائر قد تحصلت حركة الانتصار على المقعد المتبقي.
- أما عمالة وهران قد يحصل الأحرار على 03 مقاعد، والاتحاد الديمقراطي على 02، والحركة على مقعد واحد.
- وفي عمالة قسنطينة قد تحصلت الحركة على 05 مقاعد، والأحرار على 02 مقعدين و04 مقاعد الأخرى لا يمكن التكهن حولها.

ولاحظت الإدارة بشكل عام أنه أصبحت بعد النتائج أقلية وطنية قوية، كما تخوفت من غياب عناصر أوروبية ومسلمة أيضا يمكنها خلق طريق وحدة بين الفئتين.

وذكر التقرير في الأخير أنه يجب أن يكون هناك من 33 إلى 35 من الأحرار مقابل 25 إلى 27 من الحركة والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ضمنهم حوالي 15 من الحركة.

ما لاحظناه من محتوى التقرير فإن الإدارة حاولت دراسة النتائج مباشرة بعد الدور الأول وأظهرت خوفها من احتمال ارتفاع عدد المقاعد لصالح الكتلة الوطنية التي تضم الحركة والاتحاد.

وفي مراسلة أخرى موجهة من محافظ قسنطينة إلى الحاكم العام بتاريخ 12 أبريل فإنه ذكر كنتيجة أن الوضع العام تفاقم منذ أكتوبر على حسب التوقعات. فحزب الشعب الجزائري تمكن من اللحاق بفرحات عباس الذي حقق انتصارا انتخابيا، ولكن نية الشعب مازالت نقية فالآلاف من الناخبين صوتوا على حزب الشعب دون أن يعلموا معنى هذا التصرف، لقد تبعوا مطالب سهلة، اغتصابهم الأراضي، تحريض ديني ولكن بمجرد وجود دعاية من رجال جدد يمكن أن تسبب الخسارة للمتطرفين أنصار مصالي الحاج⁽⁹⁾.

كما بعث أيضا محافظ الجزائر مراسلة إلى وزير الداخلية يوم 12 أبريل 1948م أظهر المحافظ ارتياحه لفوز المرشح في الدور الثاني سعودي أمام حركة الانتصار التي دعمها تحالف الاتحاد والشيوعيين، والإجراءات الصعبة التي اتخذت بسبب انقلاب الأوضاع صعبت على الانفصاليين الاستفادة من وسائلهم الاعتيادية وسمحت للناخبين بالتعبير بكل حرية على آرائهم.

ذكر أن الدور الأول كان صدمة نفسية لكن الدور الثاني سمح للمتريدين بالبروز وفي المقابل دفع جماعة الوطنيين بمراجعة أسلوبهم وفي الأخير اعتبرت النتائج هي انتصار وعودة للتصورات السياسية التي لا تستلزم أكثر وجود المزايدات والتهديدات عن المتسببين في الإضراب.

وفي تقرير هام ورد في نفس الملف بتاريخ ماي 1948م حول الوضع في الجزائر خلال مارس وأفريل فإن المديرية العامة للأمن خاصة مديرية الاستعلامات العامة تطور بالتفصيل لأحداث الانتخابات حيث عبروا عنها أنها مرحلة أزال الأعلام بواسطة الانتخابات للجمعية الجزائرية فعلى مستوى الهيئة الثانية انتصرت وسيطرت على النتائج أمام الحركة والإتحاد، أما عن الحزب الشيوعي الجزائري فقد فاز واحد فقط خلال الدور الثاني⁽¹⁰⁾.

3- القمع الإداري خلال انتخابات الجمعية الجزائرية 1948

كنا قد تطرقنا إلى ردود الأفعال الأولية بعد صدور النتائج وأشرنا إلى القمع الذي وقع، وحول هذا الموضوع يوجد ملف هام حول نشاط الإدارة لذلك لا بد أن نتعرض للمراسلات التي حدثت في تلك المدة أي بعد انتخابات الجمعية الجزائرية والتي سجلت القمع الذي وقع خلال الحملة الانتخابية والعمليات الانتخابية على الكثيرين من الجزائريين.

- مراسلة من الحاكم العام نح ووزير الداخلية يوم 29 أفريل وهي حول المتابعة التي باشرتها بمناسبة الحملة الانتخابية لانتخابات الجمعية الجزائرية مارس- أفريل 1948.

- مذكرة إلى الوزير يوم 18 ماي وهي حول الطعون من الهيئة الثانية والهيئة الأولى وكان هناك توضيح على أن هذه الطعون جاءت من جهات مختلفة وهي الحركة، الإتحاد والأحرار ومنها ما كان ضد بعضهم البعض كما ورد في المذكرة أنه بتاريخ 23 أفريل انطلقت 402 متابعة و93 حكما صدر وفي يوم 15 ماي صدر 46 حكما. وأحكام العقوبات كانت ما بين 500 فرنك كغرامة إلى غاية 18 شهرا في السجن و150.000 فرنك كغرامة.

- وفي مراسلة من الحاكم العام إلى الوزير خاصة نح ونيابة المديرية الخاصة بالجزائر يوم 25 ماي 1948م حول المتابعة التي انطلقت بمناسبة الحملة الانتخابية للجمعية الجزائرية وهي تتعلق بالهيئة الثانية، وكان مع المراسلة جدول يتضمن أسماء المتابعين، عناوينهم، تاريخ إلقاء القبض

عليهم، انتماءهم السياسي، سبب المتابعة، مكان صدور الحكم ونوع الأحكام الصادرة ضدهم، وكانوا حوالي 83 من عمالة الجزائر و58 من عمالة وهران و100 من عمالة قسنطينة، وفي جدول تفصيلي آخر كانت 408 في عمالة الجزائر و110 في عمالة وهران.

- وفي 21 ماي حدثت مراسلة بين لجنة الداخلية في مجلس الجمهورية مع وزير الداخلية حول أخذ معلومات عن سير العمليات الانتخابية وحالة التقدم بالنسبة لأجوبة الإدارة، الطعون المقدمة أمام مجلس الجمهورية وكذلك حالات الاعتقال التي وقعت ومن ناحية حول السياسة الجزائرية التي سيتم إتباعها خلال الأشهر المقبلة وعلى هذا الأساس يمكن تمديد المناقشة كما وقع السؤال من طرف اللجنة حول مرسوم ريني.

وفي نفس الموضوع حدث استجواب من طرف شخصين هما: فايات ومزغنة حول تدخل الإدارة في انتخابات الجمعية الجزائرية يوم 04 أفريل وكذلك حول الحوادث الخطيرة التي جرت في الجزائر يوم 04 أفريل بمناسبة الانتخابات وقدمت الإدارة بهذا الصدد توضيحات لكن مامنع من استخدام محتوى الوثيقة هو أنه تم تشطيب الكثير منها باستثناء نشاط الوطنيين الذي وصف على أنه كان سريا واستخدم فيه الإرهاب، كما استخدمت عبارات معادية للوجود الفرنسي مثل: طرد الفرنسيين، والصحافة الانفصالية هي الأخرى عدت من طرق الاستفزاز، وتوزيع المنشاير كان كثيفا. كذلك كانت تعليمات مسبقة لمناضلين في المناطق التي لم تستطع الحركة السيطرة عليها بحرق مكاتب التصويت، كما تمت سرقة بطاقات الانتخاب، ووقعت تهديدات شفهية وكتابية بالقتل للإداريين والمنتخبين المسلمين. والملف كان قد وضعه رئيس دائرة تيزيوزو وخاصة فيما تعلق بأجواء اللااستقرار التي ميزت منطقة القبائل وكانت من فعل حزب الشعب. نظرا لذلك وقع طلب حماية من جهات مختلفة مثل الأعيان أو المجالس المنتخبة.

وفي نفس الوثيقة ورد ذكر الإجراء الأمني الذي اتخذ خلال العمليات الانتخابية فمثلا في منطقة القبائل تم تخصيص خلال الدور الأول

التصويت 250 رجل أمن مقابل 600.000 ساكن من أجل الأمن العام و220 من الحراس لـ 60 مكتب تصويت (102993 ناخب). وفي الدور الثاني خصص 54 حارس لـ 27 مكتب تصويت أين حدث الإخفاق النسبي في الانتخابات.

ودائما وفي نفس الوثيقة سجلت الإدارة أحداثا خطيرة في منطقة أو مال حيث شهدت سلسلة من الأحداث فمنذ 03 أبريل سجل اختراق شباب من حزب الشعب من منطقة الجزائر العاصمة. وأكد أحد المحرضين أن التعليمات كانت موجهة لتخريب مكاتب التصويت.

وفي دوار طيارة تم إحراق المكتب الذي تواجد فيه الباشاغا لبيوض من طرف عناصر من حزب الشعب ولم يسقط فيه ضحايا على عكس مركز شامبلان الذي سقط فيه 03 قتلى وجريح ضمن المتظاهرين حيث وقعت مظاهرات بسبب أحد المحرضين وهو حاج حمدي مناضل من حزب الشعب الجزائري وحاصر المتظاهرون مفوض الشرطة وعناصره داخل مبنى. بالإضافة إلى وقوع أحداث أخرى في دوار أولا فراح، دوار أولاد طحان، قرية ماي وفيكتور هيقو، دوار مداد، دوار ليرة، وكلها كانت لها علاقة بمناضلين من حزب الشعب الجزائري (PPA).

وتعددت المراسلات في نفس الموضوع مثل مراسلة 12 أبريل 1948م وهي عبارة عن تقرير لإعلام وزارة الداخلية، وموضوع التقرير كان يدور حول الأحداث الواقعة خلال الدور الأول من الاقتراع على مستوى الهيئة الثانية.

وذكر التقرير أنه بسبب الدعاية المعادية لفرنسا خلال الأسابيع التي سبقت الاقتراع والتي صدرت عن مناضلين من حزب الشعب الجزائري- حركة الانتصار وقعت أحداث في الدور الأول من الاقتراع حيث قام هؤلاء بإظهار الغضب في خطاباتهم وكان الهدف من وراء نشاطهم هو إثارة الجماهير للانتفاض.

وفي الليلة التي سبقت الانتخابات ألقى القبض على بعض الأشخاص منهم 19 مرشحا من الحركة، فيوم الانتخاب كان مرتبا في أقل تفصيل من طرف

إدارة الحزب ونشاط المناضلين كان محددا بواسطة أوامر صدرت شفويا وتعليمات تحددت بشكل مباشر إليها. وكانت هناك مناشير تقدم بعض الأفكار عن الأهداف من وراء الانتخابات مثل تحقيق الفوز ودفع الإدارة إلى استخدام القمع الواسع. وجاءت فيها بعض التعليمات حول الحفاظ على صناديق التصويت التي قد يحقق فيها الحزب الفوز وتدميرها في حالة العكس.

وهذه الأخيرة كانت قد حدثت في الكثير من المناطق يوم 04 أبريل،، حيث في ذلك صباح تسجل في أغلب المراكز الجزائرية حضور مسلمين غرباء قدموا من المدن الكبرى لزيارة الأماكن العمومية، وقرب مكاتب التصويت.

وفي مكاتب كثيرة لوحظ وجود تجمعات لمجموعات من الشباب يحملون العصي وهذا ما لم يلاحظ في الفترة الصباحية حيث كانت الأجواء هادئة.

وهذا التقريره والآخر سجل وجود أحداث خطيرة في المناطق التي ذكرناها مثل أومال حيث وقعت مواجهات بين الأمن والمتظاهرين بعد إلقاء القبض على 05 مناضلين من الحركة وحدثت مواجهات أخرى سقط خلالها عدة قتلى ضمن المتظاهرين والقي القبض على عدد كبير منهم.

وهذا الجدول يوضح الأرقام للقرارات المتخذة ضد المتابعين قضائيا في الجزائر خلال الحملة الانتخابية.

الجزائر	وهران	قسنطينة	المجموع	تأجيل الحكم
03	04	01	08	لا يوجد
12	07	03	22	01
17	18	17	52	02
35	17	10	62	02
15	02	17	34	08
13	01	04	18	06

العقوبة بغرامة فقط	02	-	06	08
الذين أطلق سراحهم	12	05	03	20
مجموع القرارات المتخذة لغاية يوم 22 ماي 1948	109	54	61	224
				19

وما يثير الانتباه في هذه الفترة أي خلال عمليات الاعتقال والملاحقة والتقارير الكثيرة التي تحدثت عنها وجود تقريراً وما يشبه المذكرة مؤرخة في 26 أفريل 1948م مبعوثة إلى الوزير بهدف إعلامه عن منظمة شبه عسكرية لحزب الشعب الجزائري- حركة الانتصار في منطقة القبائل.

وجاء في محتوى المذكرة أنه توجد وثائق تثبت تواجد تكوين شبه عسكري في أوساط حزب الشعب- الحركة لمنطقة القبائل وجدت حديثاً مع احد مناضلي هذا الحزب يقطن في منطقة بجاية. وخلال عملية الاستجواب قدم المعني بعض الدلائل حول هذه المنظمة المتكونة من خلايا منعزلة عن بعضها البعض وكل خلية تضم 04 أعضاء يعرفون المسئول المباشر عنهم فقط.

من جهة أخرى صرح أن المسئول المحلي أعلم مجموعته بالمهمة وهي تحرير الجزائر وفي حالة الحاجة إلى الأسلحة فإنه يجب أن يقدم لهم التكوين العسكري، ما يعني وجود جيش سري في حالة الضرورة بإمكانه الصعود إلى الجبال وتنظيم جيش من المتطوعين والمقاومين لفرنسا.

والأوامر التي حصل عليها هذا المناضل كانت من طرف مناضل من حزب الشعب- الحركة وهو منتخب بلدي في بوجي وأيضاً مرشح لانتخابات الجمعية الجزائرية وكان قد اعتقل بسبب تهمة المساس بالسيادة الفرنسية.

وبالتوازي فقد لوحظ في كل منطقة من عمالة الجزائر أن قوائم المنتمين لحزب حزب الشعب- الحركة يسجل مقابل كل اسم القسم الذي تم التجنيد فيه بالنسبة لكل المناضلين، وهذه الطريقة في تجميعهم تسمح في نظر بعض الملاحظين بوضع قواعد تسجيل محتملة لجيش سري. والملاحظة

الثانية التي سجلناها وشدت انتباهنا أن التقرير الموجه إلى الوزير بهدف إعلامه كانت من وضع جزائري وهو بن الشنب⁽¹¹⁾.

إذا ما يمكن استنتاجه في هذه الفترة أن فكرة وجود منظمة شبه عسكرية سرية كانت معروفة من قبل الإدارة في الجزائر وكذلك الوزارة في فرنسا منذ أفريل 1948 أي فترة قصيرة منذ إنشاءها من طرف الحزب ولم تتفاجأ الإدارة بوجودها في 1950 كما يعتقد الكثيرون وهذا منطقي في نظري لأن حجم الملاحقة والمتابعة وعدد المعتقلين خلال هذه الفترة كان كبيرا ومؤكداً أنه قد أدلى آخرون بمعلومات شبيهة خلال الاستجوابات التي كانت تحدث للمعتقلين ونكتفي بذكر بعض الأسماء من القوائم الطويلة التي تعرضت لهؤلاء ونوع التهم الموجهة لهم والأحكام الصادرة في حقهم:

لحول حسين وتواري نور الدين من الجزائر- طفراوي عبد القادر من معسكر- خليفة خليفة من جيري فيل- بولكرو موسى من فيايب فيل- مصطفى شوقي من بوجي. واختلفت التهم الموجهة لهم:

- كلام وتصريحات معادية لفرنسا.
- المساس بالسيادة الفرنسية.
- رمي الحجارة على موظفي الإدارة.
- إعاقة حرية ممارسة الحق الانتخابي
- توزيع المنشير السرية¹².

الملاحظات التي يمكن الخروج بها من محتوى هذه الجداول مع العلم أنها عبارة عن نماذج فقط لأن الأصلية كانت قوائمها طويلة ما يلي:

- العمالات كلها شهدت نفس الوضع من الفترة التي سبقت الانتخابات إلى غاية الأيام التي عقبته الدور الثاني من الانتخابات.
- الأشخاص الذين اعتقلوا أ وعرفوا متابعات كانوا من كل التوجهات الوطنية: الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، الحزب الشيوعي الجزائري وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية ولكن معظمهم كان من الحزب الأخير.

- جميع المناضلين تعرضوا للاعتقال سواء كانوا عاديين أو أصحاب مسؤولية أو منتخبين في مجالس محلية وحتى المنتخبين الجدد في الجمعية الجزائرية بعد الدور الأول من الانتخابات.

- كانت التهم المنسوبة للمعتقلين أو الذين تعرضوا للاستجواب إما تافهة مثل الإحساس بفعل الإعلان عن مبادئ الحزب إلى غاية الاتهام بالتزوير في توزيع بطاقات الانتخاب الخاصة بالحزب إلى تهمة التخريب والاعتداء على الأشخاص، سواء كانت حقيقية أم لا فإنها قد صدرت عنها أحكام متباينة.

- إن الأحكام تراوحت كما لاحظنا في جدول الأحكام الصادرة سابقا والجداول الخاصة بالعمالات ما بين الحكم بوضع المتهم قيد التحقيق أو التحرير إلى غاية السجن لأكثر من سنة مع دفع غرامات متفاوتة.

4- انعكاسات قمع الإدارة الاستعمارية خلال انتخابات 1948

ظهرت خلال الانتخابات وبعدها انعكاسات مختلفة كانت وراءها أطراف متعددة ومختلفة. فالصحافة تحدثت عن الموضوع المطروح على مجلس الجمهورية، مثلاً جريدة Alger Républicain ذكرت في يوم 31 جويلية أن النقاش حول الجزائر تأجل بسبب عدد الأصوات التي بلغت 202 صوت لصالح التأجيل مقابل 100 صوت وهذا على الرغم من التدخلات القوية لمنتخبي الإتحاد الديمقراطي والشيوعيين.

وفي ملحق لمحضر جلسة يوم 27 جويلية 1948 ورد تقرير من طرف اللجنة الأوروبية لثلاث اقتراحات للبت فيها كان قد وضعها كل من أحمد بومنجل، أحمد طاهر، وأحمد يحي داعين من خلالها الحكومة إلى إطلاق سراح المساجين السياسيين الموقوفين بمناسبة انتخابات الجمعية الجزائرية يومي 04 أفريل و11 أفريل 1948، كذلك العدول عن تطبيق المرسوم الإشتراعي الصادر في 30 مارس 1935 المسمى مرسوم ريني وطالب هؤلاء إلى جانب عزيز كسوس تعيين لجنة خاصة تقوم بكتابة تقرير حول: العمليات الانتخابية في انتخابات أفريل 1948-حول انعكاسات الوضع- تحديد الإجراءات المناسبة من أجل المعاقبة على التجاوزات الواقعة وتجنب تكرارها.

- دعوة النواب الأربعة المذكورة أسماءهم سابقا للحكومة لوضع مشروع قانون الإلغاء المرسوم الاشتراعي ريني الذي يمنع المظاهرات في الجزائر ضد السيادة الفرنسية.

وكان رد اللجنة الأولى (لجنة الإدارة العامة- العمالة- البلدية والجزائر) ضمن التقرير هو اقتراح عدم أخذ الاقتراحات السابقة بعين الاعتبار.

وبالرجوع إلى اقتراحات النواب الجزائريين فإنها كانت قد وضعت من طرف المستشارين الثلاثة أحمد بومنجل، أحمد طاهر، وأحمد يحي خلال جلسة. 15 جوان 1948 وكانت تحمل رقم 541-560-648 التي عقدها مجلس الجمهورية بفرنسا⁽¹³⁾.

ويظهر في هذه الحالة أن الحكومة الفرنسية رفضت الاستجابة لطلب النواب الجزائريين والتدخل بسبب التجاوزات التي وقعت أثناء الحملة الانتخابية وخلال عمليات التصويت مما يؤكد على موافقتها لما يحدث وتواطؤها مع الإدارة الاستعمارية بالجزائر.

وهذا التصرف تأكد بعد بضعة أشهر عندما أعلن عن عدم مجيء لجنة التحقيق إلى الجزائر عبر الصحافة وبالتحديد جريدة Alger Républicaine في 22 ديسمبر 1948. وعلقت الصحافة خلال المدة السابقة أن البرلمان الفرنسي لم يعترف بالمشاكل الجزائرية عندما وضع الراديكاليون بالجزائر اقتراح تشكيل لجنة تحقيق عن العمليات الانتخابية بالجزائر.

ومباشرة بعد صدور نتائج الانتخابات وضع الناهخين جماد وفايات اقتراحا للبت فيه رقم 4042 يوم 27 أفريل 1948 مع طلب المناقشة العاجلة وكان مضمون الاقتراح هو إطلاق سراح مباشر للمساجين السياسيين خلال انتخابات الجمعية الجزائرية ليومي 04 و11 أفريل 1945م وكذلك إلغاء المرسوم الاشتراعي لـ 30 مارس 1935⁽¹⁴⁾.

في نموذج مفصل من التقارير التي كانت تسجل الأحداث الواقعة خلال الانتخابات وه وضمن ملف يحمل عنوان تقرير المدير في البلدية المختلطة

تابلاط، وذكر التقرير فيما يخص الأحداث الانتخابية على مستوى الدوائر: الجزائر، البلدية، أورليان فيل، وتيزي وزو، أنه لم تسجل أحداث مهمة معينة في دائرة الجزائر سواء بالنسبة للهيئة الأولى أو الثانية، وفي دائرة البلدية هي الأخرى جرت العمليات الانتخابية فيها بشكل عادي، وفي الصومعة كاد أن يقع اضطراب لولا قدوم مجموعة من الدرك في المنطقة. وحاول بعض المناضلين من حزب الشعب- الحركة الضغط على الناخبين المحليين ما عرض حرية الانتخاب إلى الخطر وكان ذلك في منطقة بوحر ووتفشون.

أما في مونتبيل وفإنه ظهر هيجان السكان مع فتح مكاتب التصويت لكنه انتهى بمجرد قدوم الدرك، وفي باقي أنحاء الدائرة ساد الهدوء. وفي دائرة أوليان فيل وكذلك تيزي وزو ساد الهدوء على العموم لكن الأحداث وقعت بالفعل في بعض المناطق مثل البلدية المختلطة جرجرة حيث حدث إطلاق نار وكانت الحواجز على الطريق، وفي دائرة أومال التي ذكرنا ما حدث فيها سابقا، خاصة على مستوى الهيئة الثانية فقد حدثت مواجهات بين مسؤولي حزب PPA والدرك إلى جانبهم الجيش فمن 03 أفريل وصل أعداد من الشباب إلى المنطقة قادمين من الجزائر العاصمة.

ووقع ذكر المحرض في هذا التقرير أيضا بنفس الطريقة التي وردت في التقارير الأخرى، لهذا في نفس المساء من 03 أفريل قام مفوض الشرطة لمنطقة البويرة بمنع نزول جماعة من PPA من على متن القطار ومع ذلك فإنه استطاع آخرون التغلغل في المنطقة.

وفي البلدية المختلطة بوسعادة قام الدرك المحلي بإحباط عملية معارضة كانت ستأثر على الانتخابات وفي البلدية المختلطة عين بسام تم وضع حواجز في حوش أزيلت بعدها بفعل الدرك، أما في الدواوير التي تشكل البلدية المختلطة أومال وقعت أحداث مهمة نذكر على سبيل المثال:

- في دوار جواب وقع حصار لمكتب التصويت من طرف حزب الشعب- الحركة لهذا تعطلت العمليات الانتخابية.

- في دوار واد جنان قام عناصر من حزب الشعب- الحركة بأخذ صندوق الاقتراع لهذا لم تجري عملية الانتخاب بشكل عادي ووقع إلقاء القبض على اثنين.

- في دوار طاشية حدث تهديد للقايد بسلاح رشاش كان يحمله متظاهر وذكر انه كان عناصر حزب الشعب- الحركة يحملون أسلحة من نفس النوع، ومع ذلك لم يكن بحوزة الذين ألقى عليهم القبض أسلحة.

وفي البلدية المختلطة تابلان وقعت أحداث خطيرة في يوم 06 أفريل ابتداء من فترة الصباح في كل من دوار زيانة، العش وطيارة، وقام الدرك باستخدام السلاح لمواجهة المتظاهرين ولكن لم يسقط قتلى، ولهذا استدعي دعم من فرقة الزواف (30 جنديا) لإقرار الأمن. هذا بالإضافة لأحداث أخرى ذكرناها سابقا، لهذا وقعت حملة اعتقال لأشخاص منهم 26 في دوار طيارة، 11 في دوار العش و10 في دوار زيانة.

في الدائرة الانتخابية 13 ميشلي وقعت أحداث في قرية ماي وحيث دمر عناصر من حزب الشعب- الحركة صندوق الاقتراع وانسحب دركي من أمام المتظاهرين، ثم عاد الهدوء بعد قدوم المدير ورئيس الدائرة، بعدها انطلقت العملية الانتخابية مجددا.

في الدائرة الانتخابية المدية وقعت أحداث في كل مكان تقريبا فمثلا في مركز شامبلان وبعد الساعة الثالثة ظهرا قام أحد المناضلين وهو حمدي الحاج بدخول مكتب التصويت ورفض الخروج، وخارج المكتب كان المتظاهرون متجمعين وبلغوا حوالي 800 شخص، وتدخل فيها مفوض الشرطة حيث دعا حاج حمدي إلى مغادرة شامبلان، وفي اللحظة التي أراد فيها حمدي الحاج ركوب السيارة رافعا يديه ألقيت الحجارة على المفوض كارسناك ومن معه، لذلك انسحب إلى مقهى أين حاصره المتظاهرون، وحدث في نفس الوقت إطلاق للرصاص من طرف المسلمين. كما انهال المتظاهرون بوابل من الحجارة على أبواب ونوافذ سيارة المفوض واستمر الوضع لمدة ساعة تقريبا

ولم ينفرج إلا بقدوم مفرزة من 15 عسكري، وفي النهاية حدثت خسائر في المنطقة وتقريبا كلها مادية.

تكررت الأحداث في مناطق أخرى مثل دوار أولاد إبراهيم بالبرواقية، البلدية المختلطة سرس وبفيالار، المركز البلدي عماري، البلدية المختلطة ثنية الحد خاصة دوار مداد، خوبازة، وليرا.

والمنطقة التي تم تطويقها البرواقية، عين يوسف، أومال وتابلان وهي تضم من جانب عرقي سكانا من أصل واحد، وظهر نجاح المنتخبين الأحرار بشكل أكيد لهذا بذل مسؤول وحزب الشعب- الحركة مجهودا معتبرا في المنطقة. ونظرا لوقوع كل تلك الأحداث فإنه حدثت حملة اعتقال واسعة شمل 250 شخصا أطلق سراح 103 منهم وبقي 67 قيد الاعتقال ولوحظ وجود أسلحة عند بعض المعتقلين⁽¹⁵⁾.

الإدارة ورواياتها المتعددة حول الأحداث جعلت منها الوحيدة الساعية لأجل إنجاح الانتخابات وإقرار الأمن في المناطق التي انتشر فيها مناضل وحزب الشعب، الذين كانوا من وجهة نظر الإدارة يحاولون الضغط على السكان في الدواوير ومختلف المناطق المعنية بالانتخاب للتأثير على نتائج الانتخابات.

وما حدث من اعتقال وإطلاق رصاص تسبب فيه المناضلون لأنهم بادروا بذلك، أما عناصر الأمن من الشرطة، الدرك والجيش فتواجدها كان للحفاظ على الأمن، وهذا يعني شيئا واحدا، أن السلطات الاستعمارية لم تمارس القمع وإنما قضت على الفوضى.

فكيف تثبت عكس ما تدعي؟ وأين تجسد القمع بالضبط؟

الإجابة حتما هي في مذكرات الحاكم العام نيجلان الذي ذكر أن الأوروبيين كانوا على استعداد كبير لارتكاب كل الأخطاء والتصرفات الجنونية في هذه الانتخابات، وانصب اهتمامه على الهيئة الثانية، لأنه اقتنع أن النجاح يكمن في هزيمة حركة الانتصار عن طريق دعم المرشحين الأحرار في المناطق التي قد

يفوزون فيها، وفي حالة العكس يمكن للإدارة أن تتقرب من مرشحي حزب الإتحاد منافسي الحركة.

ويتم تطبيق هذا بشكل فردي خاصة في موضوع الاعتقالات التي تعرض لها مرشح وومناضل وحركة الانتصار حتى تتمكن الإدارة في الأخير من التأثير على حملتهم الانتخابية، وكل هذه السياسة طبقت وفق ترتيبات صدرت عن الوزارة وطبقها الإداريون على مستوى: الحكومة العامة، المحافظات، الدوائر والبلديات، وهذه المواجهة مع حركة الانتصار تحددت قبل تعيين نيجلان في منصبه¹⁶.

وهذه كانت شهادة أحمد مهساس لأنه اعتقد أن التزوير الذي نفذته مؤسسة من مؤسسات الدولة، لم يكن مبادرة شخصية من طرف الحاكم العام، بل بالعكس فلقد تم اختيار الحاكم العام لتنفيذ السياسة التي أعدتها الحكومة الفرنسية، وأن النتائج التي ستنتج عن هذا النوع من الإجراءات تتحملها الحكومة الفرنسية بالدرجة الأولى، وهذا لا يعني طبعا نكران مسؤولية القائمين على التنفيذ.

إن الضربة المبيتة كانت موجهة ضد الحركة الوطنية لمنعها من إحراز فوز كالذي أحرزته في الانتخابات السابقة (التشريعية والبلدية) ومع أساليب القمع السارية استخدم التزوير والفضائح الانتخابية واستشهد هنا مهساس بما ورد عند شارل أندري جوليان الذي ذكر أن الكثير من عناصر الشرطة كانوا مدسوسين في صفوف حزب الشعب الجزائري.

لم تتأثر الروح المعنوية لأنصار حركة الانتصار بسبب النتائج التي أسفرت عنها انتخابات المجلس، فلم يكونوا يؤمنون بها، بل لقد ربحوا بمشاركة الجماهير معركة هامة على صعيد ارتقاء مستوى الوعي الثوري، فما حدث من احتضان الجماهير لمبادئ الحزب وثبوت عدم جدوى الانتخابات، مدعاة لاستخلاص العبرة واتخاذ القرارات التي يتطلبها الوضع، فكان الكثير منهم

يعتبر أن الأمور آلت إلى وضعية سياسية مشروعة للانتقال إلى العمل المباشر¹⁷.

وتكررت فكرة الانعكاسات الإيجابية للقمع والتزوير على المناضلين في تقرير لأيت احمد، عض والمكتب السياسي لحزب الشعب الجزائري، وكان قد صدر في ديسمبر 1948م، واهم ما ورد في التقرير هو عرض الأوضاع العامة ومنها التزوير الذي حدث في 04 و11 أبريل 1948م والقمع الذي سبق ولحق عملية التزوير وكان الجزائريون هم الضحايا فاكتشفوا الطابع غير المجدي للمحاولات الإصلاحية في جعل المجتمع يتمتع بالمساواة من وجهة نظر استعمارية، ويرجع الفضل إلى سياسة الاشتراكي نيجلان في اكتساب رؤية أكثر واقعية وكذلك وعيا ثوريا فيما يتعلق بالكفاح ضد الاستعمار¹⁸.

ظهر التزوير كثيرا في تحليلات الدراسات التاريخية لتفسير الفوز العريض الذي حققه المرشحون الأحرار لكن هذا غاب في التقارير الإدارية التي حصلنا عليها، فكيف إذا نتأكد من وجوده؟

ما علمناه لغاية الآن أن معارضي السلطات هم من تطرق للتزوير مثل الشيوعيين والوطنيين، ونيجلان في كتابه نفى هذه التهمة عنه وأن الذين زوروا هم من قام به، وما ورد في الصحافة حينها كان مجرد أساطير وإشاعات حسب رأيه¹⁹.

وفي خضم بحثنا المتواضع وجدنا بعض الدلائل على فعل التزوير ضمن اقتراحين قدمهما الشيوعيون على مستوى المجلس الوطني الفرنسي ومجلس الجمهورية أظهرهما أساليب التزوير التي اعتمدتها الإدارة لتغيير نتائج الانتخابات بحيث قدمت المجموعة جدولا يتضمن أرقاما ويوضح عدم شرعية الاقتراع:

الدائرة الانتخابية	مجموع الأصوات المعادية للاستعمار	الأصوات لصالح المرشح المستقل
7- بون الدور الأول الدور الثاني 12 - شاتودان دوريمال	10258 96	بومراح 2971 بومراح 14660
الدور الأول الدور الثاني 3- البليدة	6771 183	263 11091
الدور الأول الدور الثاني	15046 2556	صحراوي 8655 سعودي 15559
2- باليكو الدور الأول الدور الثاني	5532 660	شنتوف عدة 5228 شنتوف عدة 10374
11- تبسة الدور الأول الدور الثاني	6316 266	2548 جويي 16454
9- سوق أهراس الدور الأول الدور الثاني	8722 768	2043 14230
8- قالمة الدور الأول الدور الثاني	8722 768	صدوق 7996 لخضاري 17668

وذكرنا أيضا في الاقتراح أن بدائرتي خنشلة وجيجلي لم يتم الإعلان عن النتائج في وقتها بسبب التزوير الواضح للمحاضر الناتجة عن مصالح التصويت وطلب أن يتم ذلك من طرف هيئة قانونية مؤهلة- أي مجلس الحكومة- ومع ذلك فقد أعلن عن فوز المرشحين المستقلين من طرف الإدارة العليا التي نابت عن مجلس الحكومة وكلا المنتخبين استلما مقعديهما منذ انعقاد الدورة الأولى للجمعية الجزائرية.

وفي الاقتراح الذي قدمه الشيوعيون أمام مجلس الجمهورية تحدث هو الآخر عن عمليات التزوير حيث ذكر الشيوعيون أن أغلبية الجزائريين لم يتمكنوا من استخدام حقهم في التصويت وأن القواعد التي تمنح الحق للمرشحين في الدعاية وتنظيم مكاتب التصويت والفرز لم تحترم؛ فهناك ترشيحات رسمية تدعمت صراحة من طرف الإدارة (الحاكم العام والمحافظون) ومنع المترشحون التقدميون من عرض برنامجهم والامتناع عن التصويت بتغييب أرقامهم وأسمائهم لأن الإداريين من رؤساء البلديات والمساعدين والقياد ملأوا الصناديق مسبقا بأوراق الانتخابات لتكون لصالح المرشحين الإداريين.

ففي "دوار بوجبة" (البلدية المختلطة سانت لوسيان) لم يتعدى عدد المصوتين 200 لكن المرشح المستقل حصل على 1065 لهذا يجب حساب عشرات المكاتب لكي يتساوى عدد المصوتين مع عدد المسجلين.

وفي "دوار خروف" (البلدية المختلطة سانت لوسيان أيضا) كانت النتائج في الدور الثاني كالآتي:

المسجلين 1267

المصوتين 1267

بن قادة بلعربي (مرشح مستقل) 1267.

لقد حصلت عملية التدخل والتزوير بلا شك من طرف الإدارة في العديد من الدوائر الانتخابية ما بين الدور الأول والثاني، وبالتالي فالمجموعة التي وضعت الاقتراحين شككت أن تمثل الجمعية التي مرانتخابها بهذه الظروف أن يمثل حقيقة الشعب الجزائري. ولهذا السبب في كلا الاقتراحين طالبا بإلغاء انتخابات الجمعية الجزائرية وتنظيم أخرى⁽²⁰⁾.

جرت الحملات الانتخابية للجمعية الجزائرية في ج ومضطرب لأن الإدارة عملت كل ما في وسعها للتحكم في النتائج، إذ أظهرت التقارير مختلف المحاولات للإدارة من أجل إقرار الأمن في بعض المناطق وحدثت اعتقالات في

صفوف مرشحي ومناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية- حزب الشعب الجزائري "لأن دعايتهم كانت مستفزة وتعرضت للسيادة الفرنسية" فوجب التعامل معهم بحزم عن طريق الاعتقال وحتى القتل كما وقع في أحد مراكز الدشمية حيث سقط 06 قتلى من المسلمين والكثير من الجرحى⁽²¹⁾.

أظهرت التقارير الإدارية في نفس الوقت تفضيلها ودعمها للأشخاص والفئات الذين يمكنهم أن يخدموها مثل المرشحين الأحرار من موظفي الإدارة خصوصاً، وكذلك المرشحين الاشتراكيين بسبب اعتدالهم ووجودهم كقوة وسطى بين الأوروبيين المتطرفين والوطنيين المتصلبين؛ فهم في نظر الإدارة أصبحوا يمثلون المستقبل لأن المنتخبين التقليديين مآلهم للزوال في النهاية مع استمرار ابتعاد الشعب عنهم.

وشهدت الحملات الانتخابية تراجعاً في صفوف الأحزاب الوطنية بسبب القمع المسلط عليهم، وكانت حركة الانتصار أكثر المتضررين واستطاع الشيوعيون كشف تصرفات الإدارة تجاه القمع والتزوير بطرح المسألة على مستوى المجلس الوطني الفرنسي ومجلس الجمهورية في المرة الأولى بعد انتخابات أبريل 1948، وفي المرة الثانية قبيل إجراء انتخابات تجديد نصف أعضاء الجمعية الجزائرية، وبالتالي فإن معارضي الإدارة اليساريين هم من فضح التجاوزات أمام الفرنسيين.

-خاتمة-

لقد أسفرت نتائج انتخابات 1948 عن دعم الشعور الموالي للحزبين الوطنيين "حركة الانتصار" و"الإتحاد الديمقراطي". وفي النهاية فإن مسئولي الحركة وعلى كل المستويات تلقوا الأمر بالتحضير ومنذ ذلك الوقت للعمل السري. أما حزب الإتحاد فإن الخسارة التي مني بها بعض مرشحهم خصوصاً جمان والجيلالي أثرت عميقاً في اللجنة المدبرة للحزب؛ والذي دفعهم لخوض مواجهة ضد الإدارة. وقدم أحمد بومنجل عرضاً أمام مجلس الجمهورية عن السير الفاضح للانتخابات.

ونستنتج بعد الخوض في مختلف الوثائق والشهادات المتعددة في المذكرات والدراسات أن تجاوزات السلطات الاستعمارية وعلى رأسها الإدارة قامت باستخدام كل الوسائل للتأثير على نتائج الانتخابات مع سبق الإصرار والترصد قبل تولي نيجلان السلطة. وه والحاكم العام الذي اشتهر بتزويره لهذه الانتخابات.

-الهوامش:

- 1 - Fares Abderrahmane, la cruelle vérité l'Algérie de 1945 à l'indépendance, Paris, Plon, 1982, p 31.
- 2 - 81F₁₀
- 3 - A.N.O.M (Archives Nationales d'Outre mer), 81F₁₁₉₂, dossier(détermination des circonscriptions électorales pour la désignation des membres de l'Assemblée Algérienne)
- 4 - Ibid.
- 5 - طاعة سعد، دور النواب المسلمين في الحياة النيابية بالجزائر 1947-1956، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر-2 بوزريعة، 2009-2010 ص ص 74-75.
- 6 - A.N.O.M (Archives Nationales d'Outre mer) 81F₆₇₅, dossier (Elections à L'assemblée Algérienne 4 et 11 Avril 1948- Notes De La S/Direction)
- 7 - A.N.O.M 81F₆₇₅, dossier (Propositions De Résolutions Rapports Concernant Les Elections à L'assemblée Algérienne D'Avril 1948)
- 8 - Alleg Henri, La guerre d'Algérie, Temps actuels, Paris, 1981, p 273.
- 9 - A.N.O.M 81F₆₇₅, dossier (Elections à L'assemblée Algérienne 1948)
- 10 - Ibid, dossier (Résultats 1^{er} Et 2^{ème} Tour- Alger 2^{ème} Tour)
- 11 - A.N.O.M, 81F₆₇₅, dossier(élections à l'Assemblée Algérienne 1948- action de l'administration)
- 12 - Ibid.
- 13- A.N.O.M, 81F₆₇₅, dossier (Propositions de résolution- rapports concernant les élections de l'Assemblée Algérienne d'avril 1948)
- 14 - Ibid.
- 15 - A.N.O.M, 81F₆₇₅, dossier (élections- Assemblée Algérienne 1948- Résultats 1^{er} et 2^{ème} tour)
- 16 - Neagelen Marcel Edmond. Mission en Algérie, Flammarion, France, 1962, pp 33-34 et PP 63- 68.
- 17 - مهساس أحمد، الحركة الثورية في الجزائر، 1914-1954. دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 319.
- 18 - Harbi Mohamed, Les Archives de la révolution, préface de C harles- Robert Ageron, Les éditions jeune Afrique, p26.
- 19- Neagelen Marcel Edmond, op cit, p 66.
- 20 - A.N.O.M, 81F₆₇₅, doss(Propositions de résolutions et rapports concernant les élections à l'Assemblée Algérienne d'avril 1948)
- 21 - A.N.O.M 81F₆₇₅, dossier (Propositions De Résolutions Rapports Concernant Les Elections à L'assemblée Algérienne D'Avril 1948)